وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحـد، 27 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع لأعلى مستوى أسبوعي في إغلاق الجمعة مع ارتفاع أسعار الديزل

الرياض

ارتفعت العقود الآجلة للنفط نحو واحد بالمئة إلى أعلى مستوى في أسبوع يوم الجمعة مع ارتفاع أسعار الديزل في الولايات المتحدة وانخفاض عدد منصات النفط واندلاع حريق في مصفاة في لويزيانا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.12 دولار، بما يعادل 1.3 %، ليتحدد سعر التسوية عند 84.48 دولارا للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 78 سنتا، أو 1 %، ليتحدد سعر التسوية عند 79.83 دولارا.

وارتفعت العقود الآجلة للديزل نحو خمسة بالمئة إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر تقريبا، مما عزز انتشار تكسير الديزل، وهو مقياس لهوامش ربح التكرير، إلى أعلى مستوياته منذ يناير 2023.

وقال فيل فلين، المحلل في برايس فيوتشرز جروب: «الشيء الرئيسي كان القلق بشأن أسعار الديزل، وانتشار تجزئة الديزل، والمخاوف بشأن نقص الديزل عندما تدخل مصافي التكرير في أعمال الصيانة». وأضاف أن الأسعار تلقت دعما أيضا من حريق في مصفاة لويزيانا وانخفاض منصات النفط الأميركية.

لكن البيانات الاقتصادية الضعيفة وقوة الدولار حدت من المكاسب. وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت أقل من 1 % وخسر خام غرب تكساس الوسيط حوالي 2 %، وفي الأسبوع الماضي، انخفض كلا الخامين القياسيين بنحو 2 %.

وتم احتواء حريق في صهريج ضخم لتخزين النافثا بعد ظهر الجمعة في مصفاة جاريفيل التابعة لشركة ماراثون بتروليوم والتي تبلغ طاقتها 596 ألف برميل يوميا في لويزيانا، وفي أغسطس، خفضت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات النفط النشطة للشهر التاسع على التوالي، حسبما قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة.

وارتفعت أسعار النفط الخام على الرغم من الأخبار الاقتصادية الضعيفة من ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، وارتفع الدولار الأميركي إلى أعلى مستوى في 11 أسبوعًا مقابل سلة من العملات الأخرى بعد أن قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول إنه قد تكون هناك حاجة لمزيد من رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم.

ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط، ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع الدولار أيضًا إلى إبطاء الطلب من خلال جعل النفط أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

وأظهر مسح يوم الجمعة أن معنويات المستهلكين في الولايات المتحدة انخفضت بشكل متواضع في أغسطس مع تفاقم توقعات التضخم على المدى القصير والطويل. وقال محللون في مورجان ستانلي إنهم يتوقعون أن تحظى أسعار برنت بدعم جيد عند حوالي 80 دولارًا للبرميل، مع احتمال أن يظل الخام يعاني من عجز خلال بقية هذا العام قبل العودة إلى فائض صغير في أوائل عام 2024.

وقال جون إيفانز من شركة بي في إم للوساطة النفطية، إن احتمال حدوث عجز في النفط الخام ليس أمرا مفروغا منه. وعلى سبيل المثال، قالت شركة الطاقة النرويجية إكوينور إنها بدأت الإنتاج في حقل ستاتفجورد أوست الممتد قبل ستة أشهر من الموعد المحدد.

أسعار النفط الخام

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط الخام لليوم الثاني على التوالي، لكن المكاسب لم تكن كافية لتعويض الخسائر التي تكبدتها في وقت سابق من الأسبوع، مما ترك السوق في المنطقة الحمراء للأسبوع الثاني على التوالي وسط إشارات على أن الاحتياطي الفيدرالي لم يكن كذلك. وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الانتعاش الذي استمر يومين، ظل خام غرب تكساس الوسيط أقل من المستوى الرئيسي 80 دولارًا للبرميل. كما أنهى خام القياس الأميركي الأسبوع منخفضا 1.7 % بعد أن انخفض 2.3 % الأسبوع الماضي. قبل ذلك، ارتفع لمدة سبعة أسابيع متتالية في ارتفاع أدى إلى رفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 20 ٪ تقريبًا، وبالمقارنة مع خام غرب تكساس الوسيط، كانت خسارة برنت الأسبوع الحالي أكثر تواضعا بكثير عند 0.4 % فقط، إضافة إلى انخفاض الأسبوع السابق بنسبة 2.3 %. وقبل ذلك، ارتفع خام القياس العالمي أيضًا لمدة سبعة أسابيع على التوالي، مرتفعًا بما مجموعه 18 %.

وأشار كريج إيرلام، المحلل في منصة التداول عبر الإنترنت اواندا، إلى أن «أسعار النفط تعافت قليلاً قرب نهاية الأسبوع بعد تعرضها لبعض الضغوط هذا الشهر». «وتستمر تخفيضات الإمدادات من أوبك+ في دعم السوق، لكن عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي - التعافي البطيء في الصين، والركود المحتمل في الولايات المتحدة وأوروبا - يلقي بثقله قليلا.»

وربما يكون انتعاش أسعار النفط يوم الجمعة قد تعرض للإعاقة إلى حد ما بسبب الإشارات الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بأنه يعتزم إبقاء أسعار الفائدة الأميركية مرتفعة طالما كانت هناك حاجة لإعادة التضخم إلى هدفه طويل الأجل بنسبة 2 ٪ سنويًا.

وقال رئيس مجلس الإدارة جيروم باول، في افتتاح الندوة السنوية للبنك المركزي في جاكسون هول بولاية وايومنغ «إن مهمة بنك الاحتياطي الفيدرالي هي خفض التضخم إلى هدفنا البالغ 2 في المئة، وسوف نفعل ذلك».

وأوضح رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي أن أسعار الفائدة الأميركية ستتبع الضغوط التضخمية. وقال باول: «نحن مستعدون لرفع أسعار الفائدة أكثر إذا كان ذلك مناسبا، ونعتزم الإبقاء على السياسة عند مستوى تقييدي حتى نثق في أن التضخم يتحرك بشكل مستدام نحو هدفنا».

ووصل التضخم إلى أعلى مستوياته منذ أربعة عقود بأكثر من 9 ٪ سنويًا في يونيو 2022 بسبب تريليونات الدولارات من إنفاق الإغاثة الفيدرالي في أعقاب تفشي فيروس كورونا عام 2020، واستجاب بنك الاحتياطي الفيدرالي بزيادات أسعار الفائدة الأكثر جرأة منذ 20 عامًا، حيث انتقل من سعر الفائدة الأساسي البالغ 0.25 ٪ فقط في مارس 2022 إلى 5.5 ٪.

وفي حين انتهى الإنفاق المرتبط بالوباء واستقر نمو الأسعار عند 3 % سنويا الآن، فقد سمح سوق العمل القوي للأميركيين بمواصلة الإنفاق، مما منع بنك الاحتياطي الفيدرالي من تحقيق هدفه للتضخم. واستمرت مطالبات البطالة الأسبوعية في الانخفاض في الولايات المتحدة، حيث وصلت البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من 50 عامًا، في حين لم يتقلص متوسط الأجر في الساعة في شهر واحد منذ أبريل 2021.
كما أثرت على النفط فكرة أن الإمدادات العالمية يمكن أن ترتفع. وفي حين أن روسيا قد تتعمد إنتاج كميات أقل من النفط بالتعاون مع السعوديين للحصول على أسعار أعلى للبرميل، فإن فنزويلا وإيران - وهما دولتان أخريان فرضت عليهما الولايات المتحدة عقوبات - قد تقومان بشحن المزيد من النفط الخام قريبًا، حسبما ذكرت تقارير هذا الأسبوع.

وقالت مصادر مطلعة على الخطط إن المسؤولين الأميركيين يعكفون على صياغة اقتراح من شأنه تخفيف العقوبات على قطاع النفط في فنزويلا، مما يسمح لمزيد من الشركات والدول باستيراد النفط الخام، إذا تحركت الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية نحو انتخابات رئاسية حرة ونزيهة.

وقالت إيران أيضًا هذا الأسبوع إن إنتاجها من النفط الخام سيصل إلى 3.4 ملايين برميل يوميًا بحلول نهاية سبتمبر، على الرغم من بقاء العقوبات التي فرضها ترامب على الجمهورية الإسلامية سارية، دون تطبيق كبير من قبل إدارة بايدن.

وعززت إيران بالفعل صادرات النفط الخام هذا العام، حيث وصل التدفق الخارجي في مايو إلى أعلى مستوى له منذ أربع سنوات ونصف عند 1.54 مليون برميل يوميًا، وفقًا لبيانات كبلر. وارتفع إنتاج إيران إلى 3 ملايين برميل يوميا في يوليو، ليصل إلى أعلى مستوياته في 2018، وفقا لوكالة الطاقة الدولية في باريس.

وقالت أويل برايس، اتجهت أسعار النفط نحو خسارة أسبوعية بسبب احتمال دخول تدفقات نفطية جديدة إلى السوق، لكن الأساسيات الصعودية تساعد على وقف أي انخفاض كبير. وأثر احتمال عودة صادرات النفط الكردي إلى السوق والشائعات حول التقارب بين الولايات المتحدة وفنزويلا بشكل كبير على أسعار النفط هذا الأسبوع، لكن السحب الجيد لمخزونات النفط الخام الأميركية ومستويات مخزون المنتجات الأقل من المتوقع في أوروبا قد عوضت بعضًا من هذا الانخفاض.

من جهته، حذر صندوق النقد الدولي من أن دعم الوقود ارتفع إلى أكثر من 7 تريليونات دولار. ووفقا لتقديرات جديدة من صندوق النقد الدولي، ارتفعت إعانات الدعم العالمية للوقود الأحفوري بمقدار 2 تريليون دولار على مدى العامين الماضيين لتتجاوز 7 تريليونات دولار في عام 2022، حيث تمثل تكاليف الدعم الصريحة التي تدفعها الحكومة أقل من 20 ٪ من تلك الأموال.

أسعار النفط تكافح لتحديد الاتجاه .. إعلان «الفيدرالي» زاد من الرياح المعاكسة الاقتصادية

ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن أسعار النفط الخام سجلت انخفاضها الأسبوعي الثاني على التوالي، مع ظهور إشارات على إمدادات إضافية من الخام وتدهور توقعات الطلب العالمي خلال سلسلة من جلسات التداول الضعيفة.

وتراجعت الأسعار للأسبوع الثاني على التوالي، حيث انخفض برنت أقل من 1 في المائة وخسر خام غرب تكساس الوسيط نحو 2 في المائة، بينما في الأسبوع الماضي هبط الخامان بنحو 2 في المائة.

وأشار التقرير إلى تلاشي توقعات قلة الإمدادات التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط الخام منذ يونيو وسط احتمالات بأن الولايات المتحدة ستخفف العقوبات على إيران وفنزويلا.

وأضاف التقرير أنه في الوقت نفسه أدى النمو المتعثر في الصين والبيانات الاقتصادية السيئة في أوروبا إلى إضعاف توقعات الطلب خاصة عقب إغلاق ثالث أكبر مصفاة للنفط في الولايات المتحدة بعد نشوب حريق.

وأكد التقرير أن النفط الخام شهد أسبوعا متقلبا، حيث تكافح الأسعار في كثير من الأحيان من أجل تحديد الاتجاه وسط تداولات صيفية ضعيفة، موضحا أن عقود الفائدة المفتوحة للنفط تحوم بالقرب من أدنى مستوياتها في يناير بينما أعلن صندوق النفط الأمريكي عن أكبر تدفق يومي خارج له منذ 2020. وأشار إلى استقرار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط دون 80 دولارا للبرميل.

وذكر التقرير أنه إضافة إلى تصريحات باول كشفت الصين عن مزيد من التيسير لسياسات الرهن العقاري لوقف الركود في سوق العقارات المتعثر. وأشار إلى أنه يتم تداول النفط الخام الآن تقريبا، كما بدأ هذا العام، مبينا أن التوقعات المستمرة بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي لم ينته بشكل كامل من حملته للتشديد النقدي التي زادت من الرياح المعاكسة.

وسلط التقرير الضوء على أهمية قرار إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن فتح محادثات لرفع العقوبات مؤقتا عن فنزويلا وهو ما عزز من احتمالات أن ينتعش الإنتاج أخيرا في أكبر احتياطيات نفطية في العالم.

وتوقع أن يؤدي تخفيف العقوبات إلى إحياء مشاريع الحفر التي طال انتظارها من قبل شركة شيفرون وهي شركة النفط الأمريكية الوحيدة التي لها عمليات في فنزويلا، إضافة إلى مشاريع الشركات الأوروبية ومنها «إيني».

إلى ذلك، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن أسعار النفط سجلت خسارة أسبوعية بسبب احتمال دخول تدفقات نفطية جديدة إلى السوق، لكن الأساسيات الصعودية تساعد على وقف أي انخفاض كبير.

وأوضح التقرير أن احتمال عودة صادرات النفط الكردي إلى السوق والشائعات حول التقارب بين الولايات المتحدة وفنزويلا أثرا بشكل كبير على أسعار النفط في ختام الأسبوع الماضي، لكن السحب الجيد لمخزونات النفط الخام الأمريكية ومستويات مخزون المنتجات الأقل من المتوقع في أوروبا قد عوضت بعضا من هذا الانخفاض.

وذكر التقرير أن اجتماع جاكسون هول لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لم يقدم تحولات غير متوقعة ولذا اتجه النفط نحو تسجيل خسارة أسبوعية جديدة وإن كانت طفيفة للغاية.

وأفاد بأن صادرات النفط الخام الإيراني تجاوزت 1.5 مليون برميل يوميا في مايو وهو أعلى مستوى منذ 2018، مرجحا بأن تسارع الصين في بناء مخزوناتها من النفط الخام في الشهور المقبلة.

وعد التقرير أن إنتاج إيران الحالي أقل بكثير من ذروة 2018 البالغة 3.7 مليون برميل يوميا ومع ذلك فإن زيادة الإنتاج من المستوى الحالي إلى أي مستوى قريب من ستة ملايين برميل في اليوم قد يستغرق عدة أعوام على الأقل بسبب أعوام من نقص الاستثمار.

وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بنحو 1 في المائة إلى أعلى مستوى في أسبوع خلال تداولات يوم الجمعة مع ارتفاع أسعار الديزل في الولايات المتحدة وانخفاض عدد منصات النفط واندلاع حريق في مصفاة في لويزيانا.

وارتفع خام برنت 1.12 دولار، أو 1.3 في المائة، ليبلغ عند التسوية 84.48 دولار للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 78 سنتا، أو 1.0 في المائة، ليبلغ عند التسوية 79.83 دولار. وارتفعت العقود الآجلة للديزل نحو 5 في المائة إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر تقريبا.

وبحسب «رويترز»، قال فيل فلين، المحلل في برايس فيوتشرز جروب «الشيء الرئيس كان القلق بشأن أسعار الديزل، والمخاوف بشأن نقص الديزل عندما تدخل مصافي التكرير في أعمال الصيانة». وأضاف أن الأسعار تلقت دعما أيضا من حريق في مصفاة لويزيانا وانخفاض منصات النفط الأمريكية.

وتم احتواء حريق في صهريج تخزين النفتا العملاق بعد ظهر الجمعة في مصفاة جاريفيل التابعة لشركة Marathon Petroleum التي تبلغ طاقتها 596 ألف برميل يوميا في لويزيانا.

وقال محللون في مورجان ستانلي إنهم يتوقعون أن تحظى أسعار برنت بدعم جيد عند نحو 80 دولارا للبرميل، مع احتمال أن يظل الخام يعاني نقصا في المعروض خلال بقية هذا العام قبل العودة إلى فائض صغير في أوائل 2024.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار عشر منصات خلال الأسبوع.

وذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر، أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 632 منصة خلال الأسبوع الماضي وحتى الآن هذا العام تم تسجيل خسارة 133 منصة حفر نشطة.

ولفت التقرير انخفاض عدد منصات النفط بمقدار ثماني منصات إلى 512، بانخفاض 93 عن العام الماضي، كما انخفض عدد منصات الغاز من 2 إلى 115، بخسارة 43 منصة للغاز النشط مقارنة بالعام الماضي، بينما ظلت الحفارات المتنوعة على حالها.

وأشار التقرير إلى انخفاض عدد منصات الحفر في حوض بيرميان من سبع إلى 320 منصة في حين انخفض عدد منصات الحفر في إيجل فورد من واحدة إلى 52 منصة.

وأفاد التقرير بأن مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بلغت 12.8 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 18 أغسطس، وهو ما يمثل الزيادة الأسبوعية الثالثة على التوالي في الإنتاج، وذلك وفقا لأحدث تقديرات أسبوعية لإدارة معلومات الطاقة.

«بي.بي»: الطلب على الخام في 2023 على مسار الوصول لرقم قياسي

الاقتصادية

قالت شركة النفط العالمية الكبرى بي.بي إنه ينبغي لدول العالم الاستثمار في إنتاج النفط والغاز لتجنب ارتفاعات حادة في أسعارهما مع تسريع التحول في مجال الطاقة لمواجهة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة برنارد لوني في نيودلهي: إن أسعار الغاز العالمية ارتفعت سبعة أمثالها العام الماضي مع تأثر 3 في المائة من إمدادات الغاز العالمية في أعقاب الحرب الروسية - الأوكرانية، ما أجبر الدول على زيادة الإنفاق على الطاقة والتحول إلى الفحم.

وقال لوني أمام مؤتمر بي20: «نحتاج إلى كلا الأمرين. يتعين علينا الاستثمار في منظومة الطاقة اليوم بشكل مسؤول وفي الوقت نفسه نستثمر في تسريع التحول في مجال الطاقة»، بحسب «رويترز».

وأكد أن النفط والغاز لا يزالان يوفران 55 في المائة من الطلب العالمي على الطاقة، مقابل 57 في المائة في 2012. وقال: «نحن بحاجة إلى تحول سريع، ولضمان أن يكون هذا التحول منظما، وعادلا». ويرى لوني بدائل الوقود «فرصة هائلة» وليست تهديدا للتحول في مجال الطاقة.

وأشار لوني خلال الجلسة الحوارية إلى أن الطلب على النفط في 2023 على مسار الوصول لرقم قياسي.

وقال لوني إن «بي.بي» ستستثمر 40 في المائة من رأسمالها في مشاريع تحول الطاقة بحلول منتصف العقد الجاري و50 في المائة بحلول نهاية العقد.

وأضاف: «سنستثمر ما بين 55 و65 مليار دولار هذا العقد لدفع نمو تحول الطاقة».

وأعلن برنارد لوني، أن الشركة تعمل على توسيع خيارات الوقود البديل في الهند.

وقال لوني، إن بريتش بتروليوم وشريكتها الهندية ريلاينس انداستريز، قامتا بزيادة محطات الشحن للمركبات الكهربائية إلى ثلاثة آلاف الآن، من 750 في يناير الماضي.

وتابع: « أنفقنا 3 في المائة من رأسمالنا خارج النفط والغاز في 2019 وبعد ثلاثة أعوام، وصلت هذه النسبة إلى 30 في المائة

العراق يرفع إنتاج الغاز إلى 300 مليون قدم مكعبة في حقل بن عمر

الاقتصادية

تعمل شركة عراقية على رفع سقف إنتاج الغاز إلى 300 مليون قدم مكعبة يوميا في حقل بن عمر في محافظة ميسان جنوب شرقي بغداد.

وقال منير بو عزيز المستشار في شركة «ربان السفينة» العراقية، في تصريحات صحافية «إن شركة ربان السفينة تعد الأولى عراقيا التي تنافس في جولات التراخيص لتطوير القطاع النفطي في العراق وتقوم بتشغيل مشروع غاز حقل بن عمر في محافظة ميسان لتحقيق استثمار أفضل للغاز المصاحب لعمليات إنتاج النفط الخام».وذكر أن معدلات إنتاج النفط الخام في حقل بن عمر حاليا عند مستوى 50 ألف برميل يوميا وهناك رغبة حكومية في الصعود به إلى مستوى 600 ألف برميل يوميا وهذه الزيادة ستكون متزامنة مع إنتاج النفط واحتجاز الغاز في حقل بن عمر بصورة مريحة للعراق.

وينتظر أن تنطلق في بغداد منتصف الشهر المقبل فعاليات مؤتمر ومعرض للتعريف بخطط العراق لإطلاق جولة تراخيص جديدة لاستثمار النفط والغاز ستستقطب أكبر الشركات العالمية لدعم خطط العراق لإنتاج الغاز وسد متطلبات الاستهلاك المحلي لإنتاج الطاقة الكهربائية وإيقاف عمليات الاستيراد بحلول عام 2027. إلى ذلك، سجل خام البصرة خسائر أسبوعية طفيفة، بعد أن شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية تذبذبا الأسبوع الماضي. وأغلق خام البصرة الثقيل في آخر جلسة له يوم الجمعة على ارتفاع بلغ 68 سنتا ليصل إلى 82.38 دولار، إلا أنه سجل خسارة أسبوعية بلغت 49 سنتا بما يعادل 0.59 في المائة.

وأغلق خام البصرة المتوسط في آخر جلسة له على ارتفاع أيضا بلغ 68 ليصل إلى 85.43 دولار، وسجل خسارة أسبوعية أيضا بلغت 74 سنتا أو ما يعادل 0.74 في المائة.

وتذبذبت أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي مع ضعف البيانات الاقتصادية للصين أكبر مستهلك للنفط في العالم.

لبناء محطة للغاز المسال .. وصول سفينة مد الأنابيب إلى السواحل الألمانية الاقتصادية

وصلت سفينة مد الأنابيب الخاصة ببناء محطة للغاز المسال في جزيرة روجن الألمانية إلى ساحل الجزيرة الواقعة شمال شرق ألمانيا على بحر البلطيق في ولاية مكلنبورج-فوربومرن.

وتم سحب السفينة «كاستورو 10» إلى ميناء موكران. وقالت شركة «جازكاده» المشغلة لشبكة الغاز «إنه من المنتظر أن يتم هناك تجهيز السفينة لدورها اللاحق في المشروع الذي يعد مثار جدل في ألمانيا».

ومن المنتظر أن تقوم السفينة بمد أنابيب بطول 50 كيلومترا تقريبا في عرض البحر من مركز الغاز في مدينة لوبمين عبر بحيرات بودين في جرايفسفالد وحول جنوب شرق روجن وصولا إلى ميناء موكران، الذي ستتمركز فيه بناء على مبادرة من الحكومة الألمانية سفينتان متخصصتان في تلقي الغاز المسال ثم تحويله مرة أخرى إلى الحالة الغازية وضخه بعد ذلك عبر خط الاتصال في شبكة الغاز.

وأوضحت «جازكاده» أن أعمال التجميع المتبقية ستتم على متن السفينة «كاستورو 10»، على أن يتم بعد ذلك بأسبوع سحب السفينة إلى بحيرات بودين لترسو قبالة ساحل مدينة لوبمين.

وسيتم سحب خط الأنابيب عبر النفق الصغير الذي تم بناؤه بالفعل إلى نقطة التفريغ.

والجدول الزمني لمحطة الغاز المسال طموح، حيث تسعى الحكومة الاتحادية إلى أن تصبح المحطة جاهزة للتشغيل في الشتاء المقبل. وبينما ترى الحكومة أن هذه المحطة مهمة لأمن إمدادات الطاقة حتى في حال كان الشتاء قارس البرودة أو في حال تعطل طرق إمداد أخرى، فإن المنتقدين يرون في المقابل أن المشروع يمثل طاقة إنتاجية فائضة لا حاجة إليها.

وكانت بلدية بينتس أعلنت يوم الجمعة أنها قدمت شكوى لدى المحكمة الإدارية الاتحادية في مدينة لايبتسيج ضد التصريح الأخير الذي صدر لمد أنابيب الربط في أول قطاع بحري، وأنها طالبت بالوقف الفوري لبناء المشروع.

ولم يصدر تصريح بعد بشأن القطع البحري الثاني.

وكانت وزارة البيئة في ولاية مكلنبورج-فوربومرن قد وجهت أخيرا انتقادات لأعمال البناء الجارية، كما طالبت الجمعيات المحلية التابعة لاتحاد البيئة وحماية الطبيعة في ألمانيا «بوند» والصندوق العالمي للطبيعة «دبليو دبليو إف» بوقف البناء فورا.

الطلب على النفط يرتفع 2.1 مليون برميل.. وروسيا ترفع صادراتها 1.8 مليون

عكاظ

أنهت أسعار النفط تعاملات آخر جلسة لها على ارتفاع، إلا أنها انخفضت للأسبوع الثاني على التوالي، وسط تزايد المخاوف بشأن الإمدادات إلى جانب قوة الدولار الأمريكي.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت بواقع 1.12 دولار أو 1.34% لتبلغ عند التسوية 84.48 دولار للبرميل، فيما سجلت خسائر أسبوعية بنسبة 0.38%.

وارتفعت العقود الآجلة للخام الأمريكي «نايمكس» نحو 78 سنتاً أو 0.99% لتبلغ عند التسوية 79.83 دولار للبرميل، في المقابل سجلت تراجعاً أسبوعياً بنسبة 1.75%.

من جهته، رفع بنك مورغان ستانلي توقعاته للطلب على النفط في 2023 إلى 2.1 مليون برميل يومياً من 1.8 مليون برميل.

وتوقع بنك مورغان ستانلي، أن تتلقى أسعار خام برنت دعماً لتستقر بالقرب من 80 دولاراً للبرميل، إذ من المرجح أن تظل سوق النفط تعاني من عجز في النصف الثاني من 2023 قبل أن تعود لتحقيق فائض صغير في العام القادم.

من جهتها، كشفت مصادر تجارية وبيانات للشحن، ارتفاع صادرات النفط الخام من موانئ روسيا الغربية في شهر أغسطس الجاري بشكل طفيف عن يوليو الماضي، رغم تعهد موسكو بخفض صادراتها من النفط بواقع 500 ألف برميل يومياً.

وذكرت المصادر التجارية وبيانات الشحن، أن إجمالي صادرات النفط الخام من الموانئ الواقعة في غرب روسيا بلغت في أغسطس الجاري نحو 7.7 مليون طن (1.8 مليون برميل يومياً)، مقارنة مع 7.5 مليون طن في يوليو الماضي (1.77 مليون برميل يومياً).

وأظهرت البيانات، أن شحنات النفط في أغسطس الجاري، لا تزال أقل بكثير من أعلى مستوى للصادرات في 4 سنوات سجلته موسكو في مايو الماضي.

الجبيل الصناعية أكبر مدينة بتروكيماوية في العالم

البلاد

تمثل الصناعات التعدينية في مدنية رأس الخير التي أسندت مهمة تطويرها وإدارتها إلى الهيئة الملكية بالجبيل وينبع لإعداد خطط التطوير الصناعي ورسم الأهداف والتوسع المستقبلي بمعية الشركاء الإستراتيجين، لإنشاء مدينة للصناعات التعدينية، الأمر الذي أسهم في جعل مدينة الجبيل الصناعية أكبر مدينة صناعية بتروكيماوية في العالم . وأسهمت الخطط التطويرية الصناعية في المدينة في استقطاب استثمارات من القطاعين العام والخاص في الوقت الراهن بقيمة إجمالية تبلغ 100 مليار ريال ، تشمل خمسة قطاعات رئيسة هي : صناعة الفوسفات، وصناعة الألنيوم، وصناعة النحاس والزنك، وصناعة الحديد، إضافةً إلى الصناعات التعدينية الأخرى التي منها صناعة الزجاج والبولي سيليكون.

ووفق إستراتيجية التوسع في الصناعات التحويلية فقد شملت في مرحلتها الأولى قيام مجمعي صناعة الفوسفات لتكون المملكة على خارطة العالم كداعم رئيسي للأمن الغذائي كثاني أكبر مورد للأسمدة الفوسفاتية للدول الزراعية، ومجمع الألنيوم الذي سيكون اللبنة الأساسية للعديد من الصناعات التحويلية ومنها صناعة المحركات وقطع السيارات.

كما أسهم إنشاء ميناء رأس الخير الصناعي الذي جُهز ببنية تحتية وأعماق بحرية تتناسب مع الصناعات التعدينية، وإنشاء محطة تحلية رأس الخير لإمداد المدينة بما تحتاجه من الكهرباء والماء في تطور مدينة رأس الخير الصناعية، حيث وقعت الهيئة الملكية للجبيل وينبع في عام 2016م مذكرة تفاهم مع شركة أرامكو السعودية، وتحديث الخطة العامة لمدينة رأس الخير الصناعية لتشمل مجمع صناعي للصناعات والخدمات البحرية الذي أطلق عليه مسمى مجمع الملك سلمان العالمي للخدمات الصناعية البحرية.

ويضم مجمع الملك سلمان العالمي للخدمات الصناعية البحرية منطقة لصناعة السفن العملاقة، وتتكون من حوضين جافين ومباني صناعية لصناعة محركات السفن، إضافةً إلى منطقة أخرى لتصنيع المنصات البحرية والحفارات، ومنطقة لإصلاح السفن وصيانتها، وجزء خاص بسفن الإمداد البحري الذي يحتوي على عدد من المراسي الجافة ورافعات السفن الخاصة وإصلاح وبناء سفن الإمداد البحري. سيتم العمل بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين على تطوير المجمع عبر شركة أرامكو السعودية، وتطوير منطقة التجمعات البحرية (Offshore Cluster) بالكامل بواسطة الهيئة الملكية بالجبيل. وتهدف المملكة من خلال التوسع في الصناعات التعدينية إلى تنويع مصادر الدخل واستغلال الثروات التعدينية بالمملكة، التي لم يستغل منها سوى 3 % بحسب آخر إحصائية، واستحداث الفرص الوظيفية والمقدرة بـ 91 ألف وظيفة عند إكتمال تطوير كامل المنطقة الصناعية برأس الخير التي ستكون على مساحة 179 كيلو متر مربع.

باكتمال مدينة رأس الخير الصناعية ستكون النواة لدخول المملكة على خارطة الصناعات التعدينية والصناعات المرتبطة بها، ومن الفرص الاستثمارية المخطط لاستقطابها صناعة التغليف من الألمنيوم، وصناعة الكابلات وقطع الأجهزة المنزلية المصنعة من النحاس والزنك والألمنيوم، والعديد من الصناعات المرتبطة بمواد الطاقة مثل المضخات والصمامات والمبادلات الحرارية. وبفضل البنية التحتية في مدينة رأس الخير الصناعية من " أراض صناعية وطرق وخدمات كهربائية واتصال ومياه تصنيع ومياه التبريد وشبكات معالجة المياه بنوعيها الصناعي والصحي، وممرات للخدمات لتسهل على المستثمرين الحصول على احتياجاتهم من الغاز الطبيعي والغازات الصناعية "، ستكون المدينة إحدى أهم المواقع الجاذبة للصناعات التعدينية بالعالم.

«بي بي» البريطانية تدعو لزيادة الاستثمار في النفط والغاز الشرق الأوسط

قالت شركة النفط البريطانية «بريتش بتروليوم» (بي بي) إنه ينبغي على دول العالم الاستثمار في إنتاج النفط والغاز، لتجنب ارتفاعات حادة في أسعارهما مع تسريع التحول في مجال الطاقة لمواجهة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة برنارد لوني في نيودلهي، السبت، إن أسعار الغاز العالمية ارتفعت بسبعة أمثالها العام الماضي مع تأثر 3 في المائة من إمدادات الغاز العالمية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، ما أجبر الدول على زيادة الإنفاق على الطاقة والتحول إلى الفحم.

أضاف لوني أمام مؤتمر «بي20»: «نحتاج إلى كلا الأمرين. يتعين علينا الاستثمار في منظومة الطاقة اليوم بشكل مسؤول، وفي الوقت نفسه نستثمر في تسريع التحول في مجال الطاقة».

وأوضح أن «بي بي» ستستثمر 40 في المائة من رأسمالها في مشاريع تحول الطاقة بحلول منتصف العقد الحالي و50 في المائة بحلول نهاية العقد. وقال: «سنستثمر ما بين 55 و65 مليار دولار هذا العقد لدفع نمو تحول الطاقة».

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن لوني قوله إن النفط والغاز لا يزالان يوفران 55 في المائة من الطلب العالمي على الطاقة، مقابل 57 في المائة في 2012.

وتابع: «أنفقنا 3 في المائة من رأسمالنا خارج النفط والغاز في 2019 وبعد ثلاث سنوات، وصلت هذه النسبة إلى 30 في المائة ونحن في طريقنا إلى 40 في المائة، وسوف يتحول 50 في المائة من رأسمالنا بحلول نهاية العقد».
وقال لوني خلال الجلسة الحوارية إن الطلب على النفط في 2023 على مسار الوصول لرقم قياسي.

تأتي تصريحات لوني، بعد أقل من شهر تقريبا، من تأييد رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك لخطط استكشاف حقول للنفط والغاز قبالة سواحل المملكة المتحدة، وقال سوناك وقتها إن وقف الاستكشاف قد يتسبب بـ«إطفاء الأنوار» في البلاد.
ويتوقع أن تعطي حكومة سوناك الضوء الأخضر قريباً لتطوير حقل روزبانك، قرب جزر شتلاند الأسكوتلندية، الذي يعتقد أنه أكبر حقول النفط والغاز غير المستكشفة في المملكة المتحدة، إضافة إلى مواقع أخرى في بحر الشمال. وأكد سوناك في هذا الصدد أنه سيكون «براغماتياً ومتناسباً» بشأن تحقيق صافي الانبعاثات الصفري.

ومنذ أواخر عام 2021، حتى بداية العام الحالي، انهار أكثر من 20 مورداً في بريطانيا مع ارتفاع أسعار الطاقة، تاركين خلفهم كلفاً بمليارات الجنيهات التي يدفعها جميع المستهلكين، في حين دفع ارتفاع الفواتير الملايين من الناس إلى «فقر الوقود».

وفي يناير (كانون الثاني) الماضي، قالت الهيئة المنظمة للطاقة في بريطانيا (أوفغيم) إن الأسر تدين بـ2.5 مليار جنيه إسترليني (3 مليارات دولار) للموردين بعد أكبر زيادة في ديون الطاقة منذ عقد، وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تركيب عدادات الدفع المسبق، التي تمنع الأسر من استخدام الطاقة، ما لم تقم بسداد الديون وتمكين الموردين من استرداد أموالهم.

وارتفعت أسعار النفط أكثر من واحد في المائة، يوم الجمعة، آخر تداولات الأسبوع، مع ارتفاع الدولار.

وزاد خام برنت 97 سنتا، أو 1.2 في المائة، إلى 84.33 دولار للبرميل. كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 93 سنتا، أو 1.2 في المائة، إلى 79.98 دولار للبرميل. وارتفع كل من الخامين بأكثر من دولار واحد في وقت سابق من الجلسة.

ويتوقع بنك «مورغان ستانلي» أن تتلقى أسعار خام برنت دعما لتستقر بالقرب من 80 دولارا للبرميل، إذ من المرجح أن تظل سوق النفط تعاني من عجز في النصف الثاني من 2023 قبل أن تعود لتحقيق فائض صغير في العام المقبل. وقال محللون في البنك في مذكرة بتاريخ الخميس الماضي: «أسواق المنتجات المكررة القوية وتخفيضات أوبك الكبيرة تدعم أسعار الخام». ورفع «مورغان ستانلي» توقعاته لأسعار خام برنت للربع الثالث من العام إلى 85 دولارا للبرميل من 75 دولارا، كما رفعها للربع الأخير إلى 82.50 دولار من 70 دولارا. كما رفع البنك الأميركي توقعاته للطلب على النفط في 2023 إلى 2.1 مليون برميل يوميا من 1.8 مليون برميل.

بي بي» في الهند

وأعلنت «بي بي» في نيودلهي، السبت، أن الشركة تعمل على توسيع خيارات الوقود البديل في الهند.

وقال لوني خلال جلسة حوارية في قمة أعمال مجموعة العشرين في نيودلهي، إن «بريتش بتروليوم» وشريكتها الهندية «ريلاينس انداستريز»، قامتا بزيادة محطات الشحن للمركبات الكهربائية إلى ثلاثة آلاف الآن، من 750 في يناير الماضي.

كما استثمرت شركة «بريتيش بتروليوم» في قطاع الغاز في الهند، واشترت ذراعها الاستثمارية حصة في شركة BluSmart الناشئة لخدمات نقل الركاب الكهربائية. وقال لوني في هذا الصدد: «لدي توقعات بأننا سنفعل المزيد في الهند في السنوات المقبلة».

«لهب الغاز» يتلاعب بالمتعاملين في أسواق الطاقة الشرق الأوسط

أنهت أسعار الغاز تعاملات الجمعة، آخر تداولات الأسبوع، على ارتفاع، رغم توصل شركة «وودسايد إنرجي» الأسترالية، إلى اتفاق مع العاملين في 3 منشآت لإنتاج الغاز، منع إضراب كاد أن يكلف الشركة مليارات الدولارات، ووضع السوق في اضطراب. غير أن ظهور مخاطر الإضراب في منشآت «شيفرون» للغاز عاد بالأسعار للارتفاع يوم الجمعة.

وبعد مفاوضات استمرت أسابيع، هدأت أسعار الغاز من جديد، بداية من مساء يوم الأربعاء حتى الخميس، بعد ارتفاعات كبيرة في الأسعار نبهت الحكومات إلى أزمة التضخم ونقص الإمدادات، وذلك بعد أن نجحت المفاوضات في منع الإضراب الذي كان يهدد 10 في المائة من إنتاج الغاز العالمي، وتراجعت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في آسيا من أعلى مستوياتها في 5 أشهر، يوم الخميس.

وأستراليا هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ويزود مشروع «North West Shelf Gas وPluto LNG»، التابع لشركة «وودسايد»، إلى جانب مشروعي «جورجون» و«ويتستون» التابعين لشركة «شيفرون»، حوالي عُشر السوق العالمية.

من هنا جاءت أهمية المفاوضات التي كانت تتابعها باهتمام أسواق السلع والأسهم؛ والتوصل لاتفاق بين شركة «وودسايد إنرجي» والعمال الذين كانوا يطالبون بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، جنب أسواق الغاز انقطاع الإمدادات من أحد أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم.

وقد أدى التهديد بالإضراب إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال العالمية لأعلى مستوى في 5 أشهر، واقتربت إلى 50 دولاراً للميغاواط في الساعة.

غير أن توصل شركة «وودسايدر إنرجي» الأسترالية إلى اتفاق مع العمال البالغ عددهم نحو 700 عامل، أدى إلى تراجع متوسط سعر الغاز الطبيعي المسال تسليم أكتوبر (تشرين الأول) إلى شمال شرق آسيا إلى 13.00 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من 14.00 دولار في الأسبوع السابق.

كما تسبب الاتفاق في انخفاض حاد في أسعار الغاز بالجملة في هولندا وبريطانيا يوم الخميس، مع تراجع عقد سبتمبر (أيلول) الهولندي القياسي بنسبة 11.5 في المائة.

وعلى الرغم من قلة التجارة المباشرة بين أوروبا وأستراليا، كانت أسعار الغاز بالجملة في هولندا وبريطانيا متقلبة. وهو ما وضع القارة الأوروبية في حالة ترقب لنتائج المفاوضات بين «وودسايد إنرجي» والعمال.

وانخفضت الأسعار بشكل حاد يوم الخميس بعد الاتفاق الأولي مع «وودسايد»، لكنها انتعشت يوم الجمعة مع ظهور مخاطر الإضراب في منشآت «شيفرون».

وقال صامويل جود، رئيس تسعير الغاز الطبيعي المسال في وكالة تسعير السلع الأولية «أرغوس»، وفق «رويترز»: «لقد كان أسبوعاً من نصفين إلى حد كبير».

وقال جود إنه لا يزال هناك بعض من عدم اليقين بشأن الغاز الطبيعي المسال الأسترالي، إذا لم تقدم «شيفرون» اتفاقية أيضاً. إذ يمثل مشروعا «جورجون» و«ويتستون» معاً أكثر من 5 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية للغاز الطبيعي المسال.

وأدى ارتفاع مخزون الغاز في أوروبا وشمال آسيا إلى كبح الأسعار منذ بداية الربع الثاني، مقارنة بالمستويات التي شوهدت في بداية العام.

وأظهرت بيانات هذا الأسبوع أن مخزونات الغاز الطبيعي المسال التي تحتفظ بها المرافق في اليابان، أكبر مستورد للغاز، بلغت أدنى مستوياتها منذ أكثر من عام، حيث أدى الصيف الحار إلى استخدام مكيفات الهواء، وتسببت الأعاصير في تأخير الشحنات. ومع ذلك، قال مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية، إن الحكومة تعتقد أن الانخفاض في المخزونات مؤقت ولا يشكل تهديداً بنقص الغاز الطبيعي المسال في البلاد.

في العام الماضي، كلف نزاع عمالي استمر شهرين ضد شركة «شل» في موقع «بريلود» العائم للغاز الطبيعي المسال قبالة شمال غربي أستراليا، الشركة، حوالي مليار دولار من الصادرات المفقودة، حتى توصلت إلى اتفاق بشأن الأجور.

وزارة الطاقة تصدر أول رخصة لبيع أسطوانات غاز البترول السائل عن طريق مكائن البيع الذاتية

الجزيرة

أعلنت وزارة الطاقة عن إصدار أول رخصة في المملكة لنشاط بيع أسطوانات غاز البترول السائل عن طريق مكائن البيع الذاتية، وذلك في إطار جهود الوزارة الرامية إلى تحقيق أهداف نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.

وتأتي هذه الخطوة جزءًا مهمًا من مساعي الوزارة نحو فتح المنافسة، وإلغاء الاحتكار في أنشطة غاز البترول السائل، والارتقاء بمستوى الخدمات،وضمان توفّر إمدادات الغاز وأمنها، وتعزيز كفاءة المرخص لهم بتوفير هذه الخدمات، ورفع مستوى المعايير والمقاييس المُطبقة في هذه الخدمة الحيوية، وتوطين التقنية، وحماية مصالح المستهلكين لهذه الخدمة، وكذلك تنويع منافذ بيع أسطوانات الغاز وملحقاتها، مع المحافظة على تطبيق متطلبات الأمن والسلامة في مواقع تقديم الخدمة، والاستمرار بتحسين مستوى الخدمات المُقدّمة للمستهلكين. كما تتوافق هذه الخطوة مع سعي الوزارة لتشجيع الاستثمار في أنشطة غاز البترول السائل؛ حيث بدأت الوزارة استقبال طلبات التأهيل في هذه الأنشطة، للشركات الراغبة بالاستثمار في نقل غاز البترول السائل، من مصادره إلى مرافق التعبئة والتخزين، وفي إنشاء مرافق التعبئة والتخزين وتشغيلها، وتوزيع غاز البترول السائل بالجملة، وذلك تعزيزاً لدور وزارة الطاقة في دعم فُرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة سعياً لتحقيق أهداف رؤية «السعودية 2030».

وستتوفَّر مكائن البيع الذاتية لأسطوانات غاز البترول السائل، في محطات الوقود وأسواق التجزئة الكبيرة، بحيث تقدّم للمستهلكين على مدار اليوم، جميع الخدمات المتعلقة بغاز البترول السائل من شراء أسطوانات غاز جديدة، واستبدالها بالأسطوانات الفارغة، وشراء ملحقات الأسطوانات كالمُنظِّمات وغيرها. وقد صُمِّمت هذه المكائن لتكون مهيأة لربطها مع تطبيقات الهواتف الذكية؛ لخدمة المستهلكين على نحوٍ أفضل وأيسر.

شكراً